

منذ العام ١٩٩٣م حتى صارت بواقعها الحالي معبرة عن قاعدة شعبية قد تؤثر عليها إعادة التقسيم بإضافة مناطق أو نزع أخرى. لكن وجود ٢٢٩ دائرة مفتوحة للتنافس بين الأحزاب، واتجاه هذه لاستخدام التقنيات التنظيمية في صناعة وقص المكاسب الانتخابية لمرشحيها سيكون عاملاً لتجاوز الإشكاليات الممكنة في هذا الجانب، سوى أن العديد من أولئك تتعدى جماهيريتهم دوائرهم الانتخابية.

مسائل القوانين الخاصة بالحقوق والحريات، والسياسات الاقتصادية ومعالجة آثار الصراعات السياسية والقضايا الاجتماعية، هي الأخرى موضوعات أصيلة في برامج الأطراف المتحاربة وجدت طريقها لوثيقة «قضايا وضوابط الحوار» ولا خلاف كبير حول الأسس ذات العلاقة في تلك البرامج وإن كان من الطبيعي أن تواجه الأحزاب صعوبات في حوار التفاهل.

نجاح

○ الاتفاق على مسائل الحوار بحد ذاته يمثل خطوة مهمة نحو النجاح للخروج بنتائج إيجابية، يدعمه احتفاظ الخزينة السياسية اليمنية وعدد من الأحزاب المتحاربة بتراث حوار من منتج على الساحة الوطنية منذ حوارات مابعد الثورتين سبتمبر وأكتوبر مروراً بحوار القوى السياسية والاجتماعية مطلع ثمانينيات القرن الماضي وتوجيهها بخلق إطار تنظيمي عرف فيما بعد بال مؤتمر الشعبي العام، الذي خاض قبل مقدم عقد التسعينيات حواراً وتفاهلاً مع الحزب الاشتراكي وترجم بتحقيق الوحدة اليمنية كاهم مكسب سياسي وتاريخي أجزه اليمنيون في العصر الحديث.

وتوافقت بعض الأطراف المتحاربة الآن على أول دستور للوحدة، تم تعديلات ٢٠٠١م، ٢٠٠١م التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي اليمني، بما فيه قواعد اللعبة الديمقراطية والانتخابية. وقبل الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة تمكنت الأحزاب من الوصول لتوافق الزامية لخوض الانتخابات في يونيو السنة المنصرمة، وكأت في فبراير ٢٠٠٣م، وقعت «اتفاقية الضوابط لانتخابات حرة ونزيهة»، استعداداً للمنافسة على مقاعد البرلمان، غير اتفاق سابق قبيل انتخابات ١٩٩٧م الثابتة موقع بين حزبي الائتلاف آنذاك المؤتمر والإصلاح، وما كان يعرف بمجلس التنسيق الأعلى للمعارضة (الاشتراكي، البعث القومي، الوحدوي الناصري، الحق، القوى الشعبية، التجمع الوحدوي اليمني)، واستطاعت الأحزاب أن تحقق فيما بينها تقارباً أسفرت عن أشكال تحالفية برزت خلال ١٧ عاماً مضت، يبرز فيها وثائق اتصالات الحكم، والتكامل المعارضة من خلال التنسيق الأعلى للمعارضة، الائتلاف الديمقراطي للمعارضة، المجلس الوطني للمعارضة، واللقاء المشترك.

وعليه فإمكانات نجاح الحوار قائمة من النواحي التشريعية والواقعية والتاريخية إلا أنها بحاجة إلى التخلص من تراكمات سلبية شابت حوارات سابقة بينها، إلى جانب نظرة مستقبلية مسنودة - كما قال بإجمال - بنوايا صافية، وصراحة ووضوح، وبغفوان بارز بمصادقة جماعية.

في حقن دماء أفراد النجدة والمركز ودماء المواطنين وأما بالنسبة لهيئة الدولة فهي مصانة بوجود النظام والقانون وتطبيق العدالة وبوجود قيادة حكيمه برئاسة راعي العدل والنظام والعقلانية الرئيس/ علي عبدالله صالح حفظه الله وليس هيئة الدولة في القتل والقتال مع مواطن لم يرتكب جريمة تستوجب عليها القتل وليس نحن في حرب مع اليهود حتى يقال باننا قد خسرنا المعركة كما خسرنا الآخرون في حرب حزيران.

١٠- إن ما استخدمه الصحفي عبدالعزيز عبدالله في استطلاع خارج عن آداب الصحافة وإنها تمس من آدميتنا ورجولتنا، وما استخدمه من سخريه في عباراته بأن أحد الجنود قد ذهب لأداء صلاة الظهر نرجو منكم اتخاذ اللازم في ذلك ونطالب بـر اعتبارنا لنا وهو رد اعتبار لكم أولاً.

١١- الكل يعلم بمركز شرطة جمال جميل ودوره ونظام عمله ونزاهة عامله وأسلوب تعاملهم مع الآخرين لذا نطالب من سيادتكم رد اعتبار المركز وعامله ومنتمسي وزارة الداخلية بما تعرضنا له صحیح، ونود إفادتكم أننا ننفي كل ما ورد ونطالبكم بتصحيح ورفع الغلط علينا في صحيفتكم وفي نفس العمود.

أتمنا فيكم كبير كونكم معروفين بالنزاهة والشجاعة في تصحيح الغلط وشكراً.

مدير مركز شرطة جمال جميل
رائد / يحيى صالح يحيى أبو حاتم

إذابة الجليد

أرضية مشتركة ومصادقية جماعية

تدفع حوار الأحزاب لإزالة أفخاخ الافتراق



○ بين المؤتمر الشعبي العام والأحزاب المثمنة في مجلس النواب الإصلاح والاشتراكي، والوحدوي الناصري، وهي أكبر أحزاب كتلة اللقاء المشترك المعارض لانتخابات البعث العربي الاشتراكي. تدور حوارات حول قضايا وطنية ذات طابع سياسي في أعقابها وسطارغيات مشتركة في الوصول لتناغم مرضية للأطراف، تختلف بها شكوك مبدئية سيما بين المؤتمر والمشاركين مع إطلاق الدعوات استئناف الحوار الجاهل شهر.

المحافظات بعدد متساو من الأعضاء.. وعلى نفس الوتر تحدث برنامج مرشح المشترك عن الأخذ في تكوين السلطة التشريعية ومن خلال انتخابات حرة ومباشرة لكل منها.

وانفتحت الأطراف في الوثيقة على أن يكون النظام الانتخابي وتطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات رؤساء المجالس والتقسيم الإداري، من قضايا الحوار التي أيضاً يمتلك الجانبان قاعدة مشتركة - وإن اختلفت التفاصيل حولها.. وبخصوص النظام الانتخابي شدد برنامج الرئيس على تطويره، وتطرقت لقيادة مؤتمرية في أوقات سابقة إلى الأخذ بالنظام المزدوج القائم على دوائر يتم الانتخاب فيها على النحو الحاصل بانتخاب نائب واحد عن الدائرة، وأخرى بنظام القائمة النسبية التي نص عليها برنامج المشترك للرئاسة.

وفي مجال السلطة المحلية أشار برنامج الرئيس إلى تطوير القانون الخاص بما يكفل انتخاب محافظي المحافظات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية واستكمال بنائها المؤسسي وتعزيز مواردها، وبالواقفة رأى برنامج مرشح المشترك اعتماد مبدأ انتخاب المحافظين ومديري المديرية ومنح السلطات المحلية الصلاحيات المالية والإدارية.

وبشأن التقسيم الإداري نص برنامج الرئيس على إعادته وفق أسس علمية واقتصادية واجتماعية. وبالفعل تراقق مع حوار الأحزاب شروع الجهات التنفيذية بإجراءات إعادة التقسيم الإداري والانتخابي، وفي هذا الإطار تحسباً يمكن أن تظهر إشكاليات قد تكبح انطلاق الحوارات إلى مداها، باعتبار الأمر يمس مباشرة الانتخابات النيابية المقبلة في ٢٠٠٩م، والزواجة الإشكالية في الموضوع ناجمة عن احتمالية كبيرة لظهور اعتراضات قوية من شخصيات نيابية سيما من الإصلاح والمؤتمر ارتبطت بأنتان وسبعون دائرة انتخابية باسمائهم

السلوكيات السياسية لقيادات الحوار.. وبالوإزاة استناد قيادات مؤتمرية على المشروعية الشعبية في إدارة البلد.

قاعدة مشتركة

○ رغم العوامل المثبطة لحوار فهناك عوامل دافعة باتجاه نجاح الحوار.. فهو بالنسبة للمؤتمر كما قال بإجمال هدف أساسي من أهداف المؤتمر الشعبي الذي قام بالأصل على أساسه، كما أن موضوعات الحوار هي موضوعات وطنية لا تهم هذا الجيل بقدر ماتهم الأجيال القادمة، ووفقاً «لوثيقة قضايا وضوابط الحوار» بين أحزاب البرلمان فإن الأطراف تواطأت على



بند مرتبطة بما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر والمشاركين في ١٨ يونيو الماضي، وتوصيات الاتحاد الأوروبي التي تقريرها عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة، إضافة للإصلاحات الدستورية المتضمنة للعمل البرلماني من خلال نظام الغرفتين، وهذا سبق أن أكد عليه برنامج مرشح المؤتمر للرئاسة، فقد نص على «تشكيل السلطة التشريعية من غرفتين حيث يكون مجلس الشورى غرفة ثابتة إلى جانب مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة مباشرة، تمثل فيها كافة

الذين يحكمون البلاد يتصرفون وكأنهم يملكونها - حسب مقال العمراني الذي أضاف: وفي حين يؤكد المشترك على «النضال السلمي» فإن جوانب من الخطاب المنسوب لبعض قياداته وإعلامه تنسم بطابع ثوري واتقلابي كالإجراءات عن الثورة الشعبية، وما كان يرد في بعض صحف المشترك قبل الانتخابات سبتمبر الماضي الرئاسية والمحلية، وكذلك العنوان البارز في صدر إحداها: «الزحف الكبير يبدأ من

الذين يحكمون البلاد يتصرفون وكأنهم يملكونها - حسب مقال العمراني الذي أضاف: وفي حين يؤكد المشترك على «النضال السلمي» فإن جوانب من الخطاب المنسوب لبعض قياداته وإعلامه تنسم بطابع ثوري واتقلابي كالإجراءات عن الثورة الشعبية، وما كان يرد في بعض صحف المشترك قبل الانتخابات سبتمبر الماضي الرئاسية والمحلية، وكذلك العنوان البارز في صدر إحداها: «الزحف الكبير يبدأ من

الذين يحكمون البلاد يتصرفون وكأنهم يملكونها - حسب مقال العمراني الذي أضاف: وفي حين يؤكد المشترك على «النضال السلمي» فإن جوانب من الخطاب المنسوب لبعض قياداته وإعلامه تنسم بطابع ثوري واتقلابي كالإجراءات عن الثورة الشعبية، وما كان يرد في بعض صحف المشترك قبل الانتخابات سبتمبر الماضي الرئاسية والمحلية، وكذلك العنوان البارز في صدر إحداها: «الزحف الكبير يبدأ من

عمران» وهذا يذكر بالزحف الكبير لماوتسي تونغ على العاصمة بكين قبل منتصف القرن الفائت.. ولم يبرئ العمراني بعض خطابات قيادات مؤتمرية من اللغة الاقصائية، الاتهامات المتبادلة بين جانبي المؤتمر والمعارضة مضافاً إليها تجارب مشتركة محيطية خاضها الطرفان في الحكم الفئالي للمؤتمر والاشتراكي بعد الوحدة، والائتلاف الثلاثي بينهما في الإصلاح في ٩٣-١٩٩٤م، ثم بين الأخير والمؤتمر ٩٤-١٩٩٧م، وكذا ترسخ صيغة «الديمقراطية وليس التوافقية» المعتمدة على «قبول» الأقلية في ذهنية أو على الأقل في

أسابيع مقالاً في صحيفة الحزب «الاحياء العربي» نفى فيه توافر مبررات تستدعي حوار المؤتمر مع المعارضة لعدم وجود أزمة تتطلب توافقاً لحلها، مستشهداً بأمثلة منها الاحتقان السياسي في لبنان الذي وصل بالبلدانيين إلى حافة الاقتتال ما يجعل الحوار بين الأطراف السياسية هناك ضرورة وطنية، وهي ظروف اليمن بعيدة عنها، ما يعني أن إدارة القضايا في البلد يكفي أن تستند إلى القوى الفائزة بثقة الجماهير اليمنية عبر الانتخابات والأغلبية الناجمة عنها طبقاً للبرنامج الانتخابي للحزب الفائق. وبالمقارنة أمين المؤتمر عبدالقادر بإجمال رد على سؤال بذات المقابلة بالقول: نحن لانوي على الإطلاق مهما كان الأمر، أن نستخدّم ما يمكن أن نسميه

بالمكانكية العديدة عبر مجلس النواب، طالما أن هناك إمكانية للوصول إلى هوية مشتركة.

عواقب

○ وعن معوقات تقف في طريق الحوار تحدث النائب المؤتمري علي الفائق أجرتها يومية «السياسية» - على أهمية السير في الحوار بدون أي عقد أو نزاعات ماضوية، وإن لم يخف وجود شكوك مقابلة لدى المؤتمر من أطراف في المشترك لا تريد للحوار أن ينجح، إما لأنها خارجة عن الحوار، وإما لأن لديها تاريخاً معينا في مسألة الحوار..

ونوه أمين عام المؤتمر إلى أنه لا يجب أن يؤثر النقد المتبادل بأي حال من الأحوال على ماتم الاتفاق عليه، مشيراً إلى أن الخلاف ينبغي أن يكون موجوداً، ويقول: لو لم تكن طول، غير ما نسبته صحيفة لنتحاور، لأننا حينها سنصيح طرفاً واحداً.

عبدالواحد هوش نائب أمين سر قطر اليمن لحزب البعث القومي أحد أركان المشترك في السابق كتب قبل

«الميثاق» - نبيل عبدالرب

وتمخض اجتماع عقده الأحزاب في التاسع عشر من مارس عن تشكيل لجنة من الأمين العام المساعد للمؤتمر الشيخ سلطان البركاني، وأمين عام الحزب الاشتراكي د. ياسين سعيد نعمان، والأمين العام القطري للبعث العربي د. عبدالوهاب محمود.. مهمتها وضع جدول لقضايا الحوار وضوابطه وإجراءاته، ولأجواء غير مؤاتية متعلقة بمرور صعدت ومواقف المشترك منها توقف الحوار غير مرة ما أدى إلى تأخر وثيقة قضايا وضوابط الحوار إلى منتصف يونيو الماضي.

شكوك

○ تصريحات عدة صدرت من قيادات المشترك اتهمت المؤتمر بعدم جديته في الحوار، وأحياناً تحدثت عن وجود قوى داخل المؤتمر رافضة للحوار، فيما أمين عام المؤتمر الشعبي الأستاذ عبدالقادر بإجمال

أكد في مقابلة صحفية الإثني الفائق أجرتها يومية «السياسية» - على أهمية السير في الحوار بدون أي عقد أو نزاعات ماضوية، وإن لم يخف وجود شكوك مقابلة لدى المؤتمر من أطراف في المشترك لا تريد للحوار أن ينجح، إما لأنها خارجة عن الحوار، وإما لأن لديها تاريخاً معينا في مسألة الحوار.. ونوه أمين عام المؤتمر إلى أنه لا يجب أن يؤثر النقد المتبادل بأي حال من الأحوال على ماتم الاتفاق عليه، مشيراً إلى أن الخلاف ينبغي أن يكون موجوداً، ويقول: لو لم تكن طول، غير ما نسبته صحيفة لنتحاور، لأننا حينها سنصيح طرفاً واحداً.

عبدالواحد هوش نائب أمين سر قطر اليمن لحزب البعث القومي أحد أركان المشترك في السابق كتب قبل

حق الرد

مكاتب المركز تتكون من مكتب مدير المركز ومن ثم مكاتب الأقسام الأخرى مثل مكتب الأحوال المدنية وهو معروف بأنه لا يمكن ان يخلق وكذلك مكتب المرور وكذا مكتب الجوازات والدفاع المدني.

٥- أنه من المعروف ان أي شخص يدخل إلى المركز يتم إيقافه وتفتيشه وسؤاله أين يذهب وبعدها يتم تركه حيث يريد فكيف يتضابق عند سؤاله «ها ماتتشي» وكيف عرف ان جوابه كان لا يتماشى مع أمه وكيف دخل إلى داخل عقله وفهم ماذا يريد في سؤاله.

٦- يلاحظ أن المقال يتكلم عن رجال الأمن بشكل عام في اليمن فلماذا يتم ذكر ذلك بعنوان «مركز شرطة جمال جميل» فهل تتحمل مسؤولية الأمن بشكل عام.

٧- تم السؤال والتحري حول موضوع المواطن الغلبان الذي يقول في مقاله بأنه رهن بطاقته الشخصية ووجدنا بأنه لا أساس لها من الصحة وإذا كان متأكد من ذلك فيجب أن يحضر وسنقوم بجمع القوة كاملة ويتعرف على الجنديين اللذين تكلم عنهما ما لم فإننا نطالب برد اعتبار لنا لما قام به من تشهير في صحيفتكم الموقرة.

٨- بالنسبة لما تطرق إليه في السجن فهذا السجن معد بتصميم وتنظيم وهو مبني من جهة حكومية ونحن ما حضرنا

انه لا يوجد شيء في مركز شرطة جمال جميل يستلقت انتباهك مع أول قدم تضعها للوصول.... حيث تجد الكراسي التي يقعد عليها الملتزمون بتقديم الخدمة عند مدخل البوابة وكان في مصيف لأحد منتجعات السياحة، فإن هذه العبارة توحى بالإهانة واستخدام ابغض التشبيه بهذا المركز ورجاله الأبطال حيث شبههم ببناء عاريات في منتجعات سياحية وانتم تعلمون كيفية الجلوس على المنتجعات السياحية.

٣- عند كلامه حول موضوع أن بعض المختصين قد هجروا مكاتبيهم واحتلوا مكاناً في ساحة المركز عند بداية الدرج فإن هذه المكاتب التي يتكلم عنها في بداية الدرج هي الاستقبال التابع لفرع الأحوال المدنية وهي استقبال الطلبات لقطع بطاقت شخصية وقد فضلنا ان تكون عند بداية الدرج وتم عمل هنجر بتكاليف باهظة للتخفيف من الازدحام في مكتب الأحوال المدنية تفادياً لما ظهر سابقاً في ازدحام شديد لدرجة ان كانت تحصل قضايا نشل أثناء الازدحام وكذا الازدحام مع النساء.

٤- عند قوله بان بقية مكاتب المركز خاوية على غبارها وهذا كلام غير صحيح والكل يعلم ان جميع وحدات المركز تقدم خدماتها ليلاً ونهاراً بحيث ان

تلقيت الصحيفة وهي مائلة للطبع رداً من مركز شرطة جمال جميل على المادة المنشورة في العدد الماضي من زاوية، عين اليقين، وعملاً بقر الرد ننشره كما جاء،

الأخ / رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» الأكرم

بعد التحية:

نود الإحاطة باننا فوجئنا بنزول مقال في جريدتكم العظيمة وفي جريدتي المفضلة والتي تعد ميزان للعدل للكلمة الصادقة والمصطلحات الشريفة والعظيمة حتى على ألد الخصوم.

وكان هذا المقال في العدد الأخير رقم (١٣٥٣) بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٧م ويعنوان «مركز شرطة جمال جميل في خدمة الشعب والنظ من فوق المنطق» حيث لوحظ مدى ما يخفى وراء هذا الكلام من تجريح وإهانة لمركز شرطة نموذجي يضحي جميع ضباطه وأفراده بانفسهم الغالية ويبدلون رخصته من أجل أمن هذا الوطن ويسهرون الليالي في توفير الأمن لسائكي المنطقة.

فلذا نتوجه إلى سيادتكم الكريمة بإعادة النظر فيما نشر في صحيفتكم والذي يعد ما نشر مخالفاً لمبادئكم الكريمة ومواقفكم المشرفة في إبراز المتفاني في خدمة الوطن وسنغد اعترافنا على ما نشر فيما يلي:-

١- عنوان المقال لا يمت بأي صلة إلى ماهو واقع ويعد عدوان واضح وحقيقي ضد هذا المركز وهذا الصرح الأمني الشامخ.

٢- يقول الأستاذ الفاضل كاتب المقال